المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-04-2006 العـــدد : 15700
الصفحـات : 18 المسلسل : 154

قراءة في الجولتين في ضوء ما توصلتا إليه من نتائج وما حققتاه من نجاح

جولتا خادم الحرمين وولي العهد رسمتا ملامح الشراكة الاستراتيجية التي تتطلع إليها المملكة

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-04-2006
الصفحـات : 18
العـــدد : 15700
المسلسل : 154

زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند واتحاد مملكة ماليزيا وباكستان من ٢٤ يناير ٢٠٠٦ إلى ٣ فبراير ٢٠٠٦

الصين:

وقعت خلال الزيارة خمس اتفاقيات في مجالات النفط والغاز الطبيعي وقطاع التعدين وتجنب الازدواج الضريبي والتدريب المهني بمثابة إحياء لتقاليد صداقة قوية بين الدولتين.

الهند:

التوقيع على أربع اتفاقيات تتضمن مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال مكافحة الجرائم واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين والازدواج الضريبي والتعاون في مجال الشباب والرياضة.

ماليزيا:

التوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية يبلغ حجمها نحو ثلاثة مليارات ريال. وقع البلدان مذكرة تفاهم لإنشاء كلية طبية في المدينة المنورة خلال ثلاث سنوات. سيتم إنشاء كلية تقنية في مدينة ينبع خلال سنتين.

باكستان:

التوقيع على خمس اتفاقيات ثنائية بين الجانبين تتعلق بالمشاورات السياسية الثنائية بين وزارتي الخارجية في البلدين الشقيقين وبالتعاون الفني في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وتفادي الازدواج الضريبي وبرنامج علمي وتعليمي للأعوام من ١٤٢٧ إلى ١٤٣١هجرية.

تتعلق الاتفاقيات بالتعاون العلمي والتقني.

اتفق الجانبان على تكثيف التعاون لمحاربة الإرهاب والجرائم الدولية الأخرى مثل غسيل الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة على نحو حثيث وشامل.

زيارة سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز لليابان وسنغافورة وباكستان من ٥ إبريل ٢٠٠٦ إلى ١٨ إبريل ٢٠٠٦

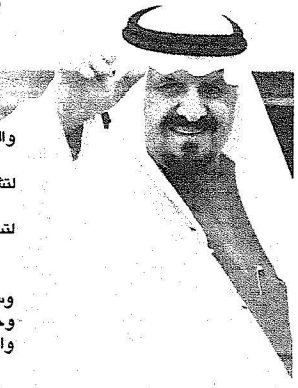

اليابان:

توقيع مذكرة التفاهم للمشاورات السياسية بين المملكة واليابان بين وزارتي خارجيتي البلدين.

الاتفاق حول دفع الاتفاقية الثنائية بين المملكة واليابان لتشجيع وحماية الاستثمار.

توقيع اتفاقية النقل الجوي بين المملكة واليابان لتسهيل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

سنغافورة:

التوقيع على أربع مذكرات تفاهم بين المملكة وسنغافورة في مجالات التعاون التجاري وتشجيع وحماية الاستثمار المتبادل والتشاور السياسي الثنائي والغرف التجارية في البلدين.

المذكرة الاولى عن التعاون التجارى بين البلدين.

مذكرة التفاهم الثانية عن تشجيع وحماية الاستثمار المتبادل بين البلدين.

المذكرة الثالثة كانت حول التشاور الثنائى السياسى بين وزارتى الخارجية في كلا البلدين.

المذكرة الرابعة حول الاتفاقيات العامة المتعلقة بالغرف التجارية السعودية والسنغافورية.

باكستان:

تم بحث مجمل المستجدات على الساحتين الإسلامية والدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع في العراق إضافة إلى بحث آفاق التعاون بين البلدين الشقيقين وسبل دعمها وتعزيزها في جميع المجالات بما يخدم مصالحهما المشتركة.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-04-2006 العـــدد : 15700
الصفحـات : 18 المسلسل : 154

إبراهيم عباس

لم يعد السؤال حول جولتي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبد العزيز إلى الشرق الآسيوي قبل أن ينقضي النصف الأول من العام بفاصل زمني قصير ما إذا كانتا تشكلان ملمحًا جديدًا في علاقات المملكة للتوجه شرقًا على حساب علاقاتها التقليدية بالغرب - وعلى الأخص العلاقات مع الولايات المتحدة - إنما أصبح السؤال : إلى أي مدى يمكن أن يخدم هذا التوجه المصالح الوطنية والتطلعات المستقبلية للوطن والمواطن لاسيما وأنه جاء في نظر العديد من المراقبين في توقيته الزمني الملائم فيما المملكة تتأهب لانطلاقتها الاقتصادية العملاقة تصويبًا وتطويرًا وتوسيعًا بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وبعد تدشين مشاريعها الاقتصادية العملاقة وتطوير صناعاتها ومنشآتها النفطية الضخمة ، ذلك أن المملكة شهدت بين جولتي المليك وولي عهده - حفظهما الله - واللتين كانتا تضخان دماء جديدة في العلاقات السعودية الآسيوية زيارات العديد من قادة وزعماء الغرب ، وفي مقدمتهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس النمساوي د. هانز فيشر والعاهل الأسباني خوان كارلوس إلى جانب العديد من المسؤولين الغربيين بما في ذلك وزيرة الخارجية الأمريكية كوندي ليزا رايس ، وهو ما اعتبر مؤشر واضح بأن العلاقات السعودية تواصل مسيرتها المعتادة مع الغرب قوة ومتانة ورسوخًا .

تدشين مرحلة الشراكة

كما أنه لابد من الملاحظة أن جولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في العام ١٩٩٩م عندما كان وليًا للعهد لتدشين برنامج الشراكة السعودي الطموح بدأ أولاً بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي زارها - حفظه الله - قبل أن يتوجه شرقًا إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية وباكستان لتأسيس الشراكة الاستراتيجية مع تلك الدول ، أو بمعنى آخر ، فإن الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى جاءت سابقة للشراكة مع الدول الآسيوية .

مبادئ راسخة

ولا يعتبر هذا التوجه سواءً في تطوير العلاقات السعودية بالدول المتقدمة صناعيًا وعلميًا وتكنولوجيًا إلى مستويات الشراكة الاستراتيجية شرقًا أوغربًا بالشيء الجديد في السياسة الخارجية السعودية التي أرسى دعائمها القائد المؤسس الملك عبد العزيز - رحمه الله - ولا تغييرًا لمبادئها لأنها قامت على أساس حرص المملكة على بناء علاقات الصداقة والتعاون مع كافة دول العالم ضمن أطر الاحترام المتبادل ، والندية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام الشرعية الدولية والالتزام بما يصدر عنها من قرارات ، وتوخي الوسائل السلمية والطرق السياسية والأساليب الدبلوماسية في حل المنازعات والقضايا الدولية ، ومحاربة الإرهاب ، وهو ما حرص المليك وولي عهده على التأكيد عليه خلال تلك الجولتين الهامتين اللتين تشكلان علامة فارقة في تاريخ العلاقات السعودية الدولية لجهة ما حققته من نتائج هامة وعوائد كثيرة تصب في المصلحة العليا لهذا الوطن ، وما اتضح أيضًا في خطبهما الضافية وتصريحاتهما الهامة خلال هاتين الجولتين .

ولسنا في حاجة إلى القول بأن هاتين الجولتين جاءتا لتعزيز هذه الشراكة وتفعيلها وتوسيع آفاقها لتشمل كافة المجالات ، والعمل على تذليل الصعاب التي تقف في طريقهما ، وهو ما تمثل في التوقيع على العديد من الاتفاقيات الخاصة بإلغاء الازدواج الضريبي وتشجيع وحماية الاستثمار وتأسيس مجالس الأعمال وتسهيل إجراءات الزيارات المتبادلة ، إلى جانب الاتفاقيات الخاصة بتطوير التعاون في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل ، وعلى الأخص التعليم الفني والتدريب المهني

عوامل الجذب

ولابد من التأكيد أنه لا يمكن للمملكة أن تتجاهل عوامل الانجذاب نحو الشرق ، لاسيما وأن الدول التي استهدفتهما الجولتين تتمتع بثقل دولي متميز سواء على الصعيد السكاني (باستثناء سنغافورة) ، أو الاستراتيجي (ثلاثة منها دولاً نووية) ، أو العلمي والتقني ، أو نسبة النمو التي لا تقل عن ٨٪ ، أو في

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-04-2006 العـــدد : 15700
الصفحـات : 18 المسلسل : 154

حجم تجارتها وصادراتها واستثماراتها الضخمة ، اعتمادها بشكل كبير على النفط السعودي كونها تمثل سوقًا ضخمة للبترول السعودي ، وتزايد احتياجها له مستقبلاً ، وهو ما حرص المليك المفدى وولي عهده الأمين على التأكيد خلال الجولتين على جاهزية المملكة لزيادة الانتاج النفطي وحمايته وتوخي سياسة لحفظ الأسعار عند المستويات المعقولة .

أما عامل الجذب الأكبر في الجولتين الذي يميز هذه الدول دون استثناء ، ويعتبر أحد أهم أسباب التوجه السعودي شرقًا في هذه المرحلة الهامة من تاريخ المسيرة السعودية فيتمثل في التجارب التنموية الناجحة لتلك الدول التي تعتمد على مواردها البشرية كمصدر أساس لثرواتها الوطنية ، وحيث بات من الواضح أن المملكة تعمل جاهدة للاستفادة من تلك التجارب وتوظيف جوانبها الهامة في خدمة برامجها التطويرية وخططها المستقبلية وتحقيق طموحاتها في توطين التكنولوجيا والقفز إلى مصاف الدول المتقدمة صناعيًا وعلميًا وتكنولوجيًا ، وعدم الاعتماد على البترول كمصدر أساس للطاقة .

التوازن المنشود

الجولتان من هذا المنطلق ، وبما حققاه من نتائج هامة ونجاحات باهرة تمثلت في توقيع عشرات الاتفاقيات الثنائية ، وفي التقارب الذي تحقق في وجهات النظر حيال العديد من القضايا الإقليمية والدولية التي تشكل هاجسًا مشتركًا بينهما ، وفي مقدمتها قضية السلام في الشرق الأوسط ، وفي التعاون في مجال محاربة الإرهاب ، وعلى الأخص بين المملكة وباكستان اللتين تضطلعان بالدور الأكبر والأهم في تلك الحرب - جاءتا لتضعا المعادلة السعودية في تعاملها الدولي في إطار التوازن المنشود الذي يحقق المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى استنادًا على حقيقة أن حاجة الدول الشرق آسيوية في تعطشها للبترول السعودي وزيادة جرعته لا تقل عن حاجة المملكة للتقنية والخبرات والتدريب وتوسيع حجم الاستثمارات المتبادلة مع تلك الدول ، وجاءتا أيضًا استجابة لمطالب وطنية وضرورة استراتيجية للمملكة في مواجهة المستجدات التي شهدها ويشهدها العالم بعامة ومنطقة الشرق الأوسط بخاصة ، بحيث يمكن القول إنه إذا كانت جولة خادم الحرمين الشريفين لتأسيس قاعدة الشراكة الاستراتيجية السعودية شرقًا وغربًا في العام ١٩٩٩م (١٤١٩هـ) تأهبًا لانخراط المملكة في عصر العولمة واستعدادًا للقفز إلى القرن الحادي والعشرين ، فإن جولته وجولة أخيه سمو ولي العهد - حفظهما الله - اللتين تمتا تباعًا إلى شرق آسيا جاءتا في إطار رغبة المملكة في تحقيق التوازن في علاقاتها الدولية في ضوء المتغيرات الجديدة التي شهدها العالم في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، إلى جانب ما يشكله هذا التوجه (التصحيحي) من مزايا في التقارب الجغرافي والحضاري ، وفي التشابه في القيم والثوابت ، وفي التجانس في البيئة التنموية والقدرات الانتاجية والتصديرية العالية للسلع الاستراتيجية ، وهو ما يصب في المحصلة النهائية في مصلحة الوطن والمواطن ، وأيضًا في مصلحة القضايا العربية والإسلامية ، وعلى الأخص القضية الفلسطينية التي احتلت مكانة متميزة في مباحثات المليك وولي عهده بقادة تلك الدول .